مزايا انضمام العراق الى المنظمة التجارة العالمية

أ.م.ستار شدهان الزهيري
كلية القانون _جامعة واسط

Abstract

The andham iraq to the adherent of world trade has advantages positive reflected in the economy of Iraq in terms of ending the ending the internationd isolation imposed on him in the siege and this is what gines on opportunaity to the Iraqi prodats to expahito the globqi market and provides the opportahity to ether the modern techhology in to the ivaq the stuggle of the ivaqi politiltan the economic.

المقدمة :

تعرض الاقصاد العراقي لموجة من التجاذبات بسبب الحروب والحصار وفي ظل وفي ظل الانهيار المؤسساتي للدولة بعد عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السابق من قبل الولايات المتحدة الامريكيه هذه الاحداث كان للاقصاد العراقي نصيب له من تلك الإحداث الإحداث والتغيرات التي طرأت عليه بعد عزلة دولية وحرمان العراق من المشاركة المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية ومنها منظمة التجارة العالمية فبعد الانهيار الانهيار الاقطاعات الاقصاد العراقي والتخف التكنولوجي الني يهيمن على قطاعات قطاعات لصناعة العراقي وبعد الاحتلال اجرى العراق الإصلاحات الاقصادية منها منها ت غيير طبيعة النظام الاقصلي الى نظام اقصاد السوق الحر من خلال تقليص دور تقليص دور الدولة ودعم دور القطاع الخاص. و هناك حاجة ماسة وضرورية لدعم

لدعم برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق ولاسيما من قبل المنظمات الدولية ومنها ومنها منظمة التجارة العالمية والانضمام الى منظمة التجارة يعطي البلد المنظم فرصة فرصة في توسيع علاقاته الاقتصادية مع الدول العالم .وبهذا فانه يعزز تطوير العلاقات الدولية وهذا الانضمام ضروري للعراق كما لهذا الانضمام مزيا كثيرة تنعكس تنعكس إيجاباً على واقع الاقتصاد العراقي مما تقدمة وعلية تقسم البحث الى ثلاثة مباحث مباحث وهي.

المبحث الاول : منظمة التجارة العالمية

المبحث الثاني : شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

المبحث الثالث: انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

إشكاليات البحث :

□□□□□يواجه البحث عدة معضلات منها التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي . فضلاً عن كيفية تعديل النصوص التشريعية الخاصة بمؤسسات الدولة وتوافقها مع مبدأ منظمة التجارة العامة . وما هي إجراءات العراق ولاسيما من ناحية السياسة التجارية و سياسته في تطوير القطاعات الاقتصادية في العراق .

فرضية البحث:

□□□□□يهدف البحث إن الانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يحقق كثيراً من المزايا الايجابية التي تؤثر في نشاط الاقتصاد العراقي من خلال إنهاء عزلة الدولة من الناحية الاقتصادية وتوسيع أفاق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم والمشاركة في الاقتصاد العالمي .

المبحث الأول : منظمة التجارة العالمية

□□□□□لقد اقر مؤتمر مراكش إنشاء كيان دولي جديد يجمع الشخصية الاعتيادية للمنضمات الدولية. وعلى ضوء ذلك تم إنشاء المنظمة العالمية (منظمة التجارة العالمية)(□□□) التي انيطت بها مسؤولية الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي بلغ عددها ما يقارب ٢٨ اتفاقا وبروتوكولا وقرارا وزاريا .كما اختصت المنظمة بأمور فض المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية . وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات ومحاربة سياسة الإغراق التجارية من اجل التعرف على المنظمة وطبيعة عملها فانا سوف نوضع إليه إنشاء المنظمة وهيكلية المنظمة الدولية والعضوية والانضمام الى المنظمة [١]

أولاً: إنشاء المنظمة :

□□□□□لقد كانت لإنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم انجازات دول مفاوضات اورجواي . وكانت الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقامة منظمة دولية تختص بتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية . وكان مؤتمر هافانا الذي انعقد في عام ١٩٤٧ قد قرر بإنشاء منظمة التجارة العالمية . وقد وقع على إنشاء المنظمة العالمية في مراكش ١٩٩٥ مثلوه ٩٧ دولة وتزايد العدد حتى أصبح ١٥٩ دولة [٢]

لقد شهد القرن العشرين نشاطاً متنامياً و نمواً استثنائياً في التجارة العالمية فقد ازدادت صادرات البضائع المتوسطة ٦٠ % سنوياً وساعدت منظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي مزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق . إن مهمة المنظمة هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدرة من الانسيابية والحرية . وتحقيق اقصاد تسوده الرفاهية والسلام [٣]

□□□□□توصلت منظمة التجارة العالمية إلى أول اتفاق على مستوى العالم يهدف يهدف الى دعم التبادل التجاري في مؤتمر عقد في جزيرة بامي في اندونيسيا وحضرته

وعضرته ١٥٩ دولة يهدف الى عقد اتفاقية لتسهيل إجراءات التجارية وتخفيف الحواجز الحواجز إمام صادرات الدولة الأشد فقرا بما يجعل من السهل عليها بيع بضائعها.

□□□□□ تمنح الاتفاقية أيضاً الدول النامية الدعم الأوسع بهدف تحقيق نمو تجارة امتدادات الغذاء. ومن المعلوم ان هذا الاتفاق يدعم الاقتصاد العالمي بنحو ترليون دولار . وهذا يؤدي الى خلق وظائف تساهم في حل جزء من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها كثير من الدول .

□□□□□ ويقول اندرو ووكور محرر الشؤون الاقتصادية في بي بي سي . انه ينظر الى الاتفاق باعتباره خطوة مهمة لمنظمة العالمية التي تواجة صعوبات في الاتفاقيات الجديدة . وهذه أول اتفاقية شاملة تتوصل اليها منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها عام ١٩٩٥.

□□□□□وقال مدير منظمة التجارة العالمية روبرتوا زبغيدو انه لاول مرة في تاريخنا حققت منظمة التجارة العالمية هذا الاتفاق الناجح . وأضاف هذه المرة اتحد الأعضاء كلهم لقد أعدنا الى العالم أهمية ودور منظمة التجارة العالمية

ثانيا : الهيكل التنظيمي للمنظمة .

□□□□□ يتألف الهيكل التنظيمي للمنطقة من مؤتمر وزاري ومجلس عام ومجلس متخصص ولجان سكرتارية.

١ **المؤتمر الوزاري** : يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل وهو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ اجراءت والقرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقيات التجارية متعددة الإطراف .

٢ **المجلس العام** : يتألف من ممثلين من جميع الأعضاء ويجتمع تسع مرات في السنة السنة على الأقل كما يجتمع كلما دعت الحاجة لذلك . ويطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الوزاري في الفقرتين التي تفصل بين اجتماعاته ويكون بمثابة الجهاز لتسوية المنازعات

المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاص بذلك. وكذلك مهام مراجعة السياسات السياسات التجارية لدول الأعضاء وكذلك بصفة هيئة فض النزاعات .

٣المجالس المتخصصة :بإنشاء مجلس للشؤون التجارية في السلع ومجلس في الخدمات ومجلس لشئون حماية الملكية الفكرية ,وتكون هذه المجلس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء لمن يرغب الانضمام إليها وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها وتعمل هذه المجلس تحت إشراف المجلس العام.وتضطلع بالمهام التي يعد لها الاتفاقات الخاصة والمهام التي يحددها المجلس العام لها .وتضع كل هذه المجلس إجراءاتها وتضع هذة القواعد لموافقة المجلس العام .

٤اللجان الفرعية : المؤتمر الوزاري له لجان عديدة منها لجنة التجارة والتنمية ولجنة القيود وميزان المدفوعات ولجنة الميزانية المالية والإدارية . وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقات متعددة الإطراف بما يعهد إليها المجلس العام من مهام إضافية .

٥السكرتارية :يرأسها مدير عام يعينة المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وواجباته وشروط خدمته ,وفترة شغل منصبه ويعين المدير العام موظفي السكرتارية وتكون مسؤولية المدير العام والموظفين مسؤولية دولية بحتة .ولا يحق لهم ان يقبلوا تعليمات من جهات حكومية أومن منظمات دولية [٥]

ثالثا :آلية عمل أجهزة المنظمة :

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة ومجلسها بالتوافق اي القرار يتخذ بدون ان يعترض عضو من الحاضرين في الجلسة وفي حال عدم التوصل الى القرار بالتوافق في بالتوافق في المسائل المعروضة يتم اللجوء الى التصويت ولكل عضو في اجتماعات المؤتمر اجتماعات المؤتمر الوزاري ومجلس واللجان صوت واحد .وتتخذ القرارات بأغلبية بأغلبية الأصوات وفي حالة انعقاد المجلس العام بصفة مجلس فض المنازعات بشرط حصول بشرط حصول اي اقتراح على أغلبية ثلاثة أرباع عدد الأصوات الحاضرين على الأقل على الأقل .وكذلك في حالة اتخاذ القرارات من قبل المؤتمر الوزاري حول تفسير اي نص من

ايض من نصوص الاتفاقات أوفي الحالات الاستثنائية التي يقرر فيها المؤتمر الوزاري الوزاري او المجلس العام إعفاء اي عضو مقرر في الاتفاقيات .اما قرارات التعديلات التعديلات على المادة الأولى والثانية من الاتفاقية الكات ١٩٩٤ والأولى من اتفاقية التجارة في الخدمات والرابعة من الاتفاقية حماية الملكية الفكرية والتاسعة والعاشرة من اتفاقية من المنظمة العامة للتجارة فيحتاج إلى موافقة جميع الأعضاء .وتم إنشاء إنشاء ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هيكل المنظمة وتعنى بالعلاقة بين التجارة التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية في المشتريات الحكومية الحكومية [٦]

رابعا:مزايا نظام التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية:

تتيح منظمة التجارة العالمية العديد من المزايا والفوائد حيث تسعى المنظمة الى خلق عالم أكثر سلام من خلال النقود التي تمتلكها والبضائع التي تستخدمها والخدمات التي تتمتع بها .هذا يعني هناك العديد من الأسباب التي تجعل من وجود النظام مزايا عديدة .ومن اهم مزايا نظام التجارة هي :

١–دعم السلام والأمن وتعزيز التعاون بين الدول

٢– حل النزاعات بين الدول عن طريق المفاوضات بطريقة البناء من خلال الالتزام بالاتفاقات التجارية

٣–يؤدي إلى إرساء الأس والقواعد التي تجعل الحياة أيسر للمجتمع

٤ يخفض نظام التجارة تكاليف الحياة

٥– يوسع نظام التجارة الأكثر تحررا من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعيتها

٦– تؤدي التجارة الحرة إلى زيادة الدخل

٧–تحفيز التجارة الحرة و النمو الاقتصادي

٨–تأسيس القواعد والأس الجديدة للتجارة بين الإطراف الدولية

٩–يساعد نظام التجارة الحرة على وجود حكومات قوية[٧]

خامسا: مهام المنظمة

تعد منظمة التجارة العالمية إطاراً مؤسسياً يهدف الى تعزيز وتطور العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.وقد انيطت مهام إلى المنظمة وهي :.

١–الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعدد الإطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقية الاجتماعية المتعددة الإطراف .

٢–تنظم المفاوضات الدولية حول تنفيذ الإحكام والاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية

٣– الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التيضت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك

٤– إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش عام ١٩٩٤

٥– التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لها من اجل تحقيق قدر اكبر من التنلسق في وضع السياسات الاقتصادية والعالمية [٨]

ومن المبادئ الأساسية للمنظمة :

١– مبدأ عدم التميز : اي عدم التميز في المعاملة بين الدول الأعضاء في المنظمة كافة

٢– مبدأ المفاوضات التجارية :ويعني هذا المبدأ ان المنظمة هي الإطار التفاوضي المنلسب لتنفيذ الإحكام وتسوية النزاعات التجارية التي تنشأ بين دولتين او اكثر من الدوال الأعضاء

٣- مبدأ الشفافية :توضيح القوانين والتعليمات المتعلقة بالتجارة وإلغاء القيود الكمية غير التعريفة مثل نظام حصص الاستيراد وغيرها والاكتفاء بوسائل السعرية والقيود الكمية للحماية المنتوجات الوطنية

٤- مبدأ النفاذ إلى الأسواق :خفض التعريفات الكمركية والقيود التي تفرضها الدولة لحماية الصناعات الناشئة وتثبيتها في جدول التنازلات والالتزامات ومنع القيود الكمية

٥- مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية :اي منح الدول النامية مميزات تفضيلية لانفاذ سلعها إلى السوق[٩]

سادسا:العضوية في المنظمة :

تكون الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي الإطراف المتعاقدة في اتفاقية الكات عام ١٩٤٧ وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية في ١٩٩٥/١/١ على ان تقدم الدول جداول لالتزاماتها وتعهداتها باتفاقيات الكات الجديدة ويطلب من الدول النامية ان تقدم تعهدات او التزامات في الحدود التي تتفق مع مرحلة التنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية او أمكانتها الإدارية ومن حيث الانضمام الى المنظمة فيحق لكل دولة ان تنظم الى الاتفاقية بالشروط التي يتفق عليها مع المنظمة ويسري نظام المنظمة على الاتفاقيات التجارية الأخرى وفق مبدأ القيود الكلية أو عدمه ويتخذ المؤتمر الوزاري قرارات النظام ويوافق عليها على شروط هذا النظام بأغلبية ثث أعضاء المنظمة .ويطلب النظام تقديم طلب مرفق بدراسة وافية عن الأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية مع تقديم تعهد بالالتزام بإحكام جميع اتفاقيات الكات .والتزام بإجراء تعديلات هيكلية على الأوضاع الاقتصادية للدولة .ومطابقة لوائحها وقوانينها مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الكات[١٠]

وفي جميع الأحوال على الدول طالبة الانضمام ان تبين في طلبها فيما اذا كانت ترغب في عدم تطبيق الاتفاقات اي ان الدول الأعضاء لا يحق لها ذلك بعد صدور قرار المؤتمر الوزاري بقبول عضويتها .ويتم الانضمام الى المنظمة وفقا المادة (١٢) من ميثاق منظمة التجارة العالمية .وكانت غير كاملة السيادة ولكن لها كيان كمركي مستقل وعلاقات تجارية خارجية يمكن ان تطلب الانضمام اثناء اجتماع المجلس العام ويتم التصويت علية ويتوجب حصول اجماع بالموافقة من جميع الاعضاء عند قبول الطلب .وعند حصول الموافقة على الطلب تصبح الدولة بصفة مراقب ومن ثم تبدأ عملية تحفيز متطلبات الانضمام وتحديد فريق العمل ورئيس الفريق التي يتابع مراحل الانضمام للدول اذ يتم تقديم مذكرة نظام التجارة الخارجية للبلد و,التي تضمن كافة المعلومات والتفاصيل ذات الطابع الاقتصادي والتجاري للبلد المعني يبلغ عدد دول العالم في المنظمة (١٥٨)دولة منها (١٢)دولة عربية وعدد الدول التي تحمل صفة مراقب (٣٠)دولة منها(٧) دول عربية بضمنها العراق وبذلك نلاحظ إن غالبية دول العالم هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية.[١١]

اما من ناحية انسحاب العضو يحق لاي عضو ويسري هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات متعددة الإطراف ويبدأ مفعولة لدى انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ التي يتلقى فية المدير العام للمنظمة الإخطار بكتاب الانسحاب [١٢]

المبحث الثاني :شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

يترتب على الدول المنظمة الى منظمة التجارة العالمية توفر شروط واليات واليات للانضمام الى المنظمة العالمية اضافة الى تشكيل فريق يمتلك الكفاءة

والمعرفة في كيفية ادارة المفاوضات مع المنظمة العالمية فالعراق من الدول النامية والحديثة العهد في تبني موسسات دولة القانون في تطبيق حزمة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتوسيع افاق التعاون مع المنظمات الدولية الدولية يتطلب توافر شروط معينة تفرضها منظمة التجارة العالمية على العراق العراق لذلك سنوضع في هذا المبحث شروط واليات الانضمام الى منظمة التجارة التجارة العالمية

أولاً :شروط الانضمام :

ان شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتم بتقديم طلب من الدول الدول الراغبة للانضمام الى المنظمة تعرب فيها على الانضمام الى عضوية المنظمة المنظمة وفق الشروط والقواعد التي يتم الاتفاق عليها وتعرض منظمة التجارة التجارة العالمية الطلب على الدول الأعضاء بإبداء الرأي بناء على موافقة المجلس المجلس العام للمنظمة تصل الدول صاحبة الطلب على صفة مراقب الانضمام بعد ذلك الانضمام بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل لمناقشة وتحديد شروط الانضمام وإجراء وإجراء المفاوضات مع الدول صاحبة الطلب [١٣] ويمكن تخليص عملية الانضمام الانضمام مرحلة المفاوضات المتعددة الإطراف .فريق العمل تسمى أيضاً بمرحلة بمرحلة التعريف فالبلد الساعي للانضمام ان يقدم عرض يصف فيه السياسة الاقتصادية والتجارية من خلال مذكرة حول السياسة التجارية بالإضافة الى نظر نظر الى طبيعة السياسة القضائية والتنظيمية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وفق وفق النموذج الاتي النموذج (wto/ A ٢٢/١) الخاص بنظام التجارة الخارجية الخارجية ويغطي كل ما له علاقة بالنظام التجاري السلعي والخدمي النموذج (wto/A٢٢/٤)الخاص بالمعلومات في مجال الزراعة الغرض منة وصف القطاع الزراعي وسياسته الزراعية النموذج (wto/A٢٢/٥) الخاص بالمعلومات عن قطاع الخدمات النموذج (wto/A٢٢/٨)الخاص بالحوافز الفنية

الفنية للتجارة والقيود الصحية النموذج(wt٠/A٢٢/٩)الخاص بالجوانب التجارية التجارية لحقوق الملكية الفكرية

ثانيا:مسيرة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية:

بتاريخ ١١/شباط من عام ٢٠٠٤قدم العراق طلباً الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وحصلت موافقة المجلس العام على قبول طلب العراق بصفة مراقب في بصفة مراقب في هذه المنظمة وقررت الحكومة العراقية في ٢٠٠٤/٦/٧تشكيل ٢٠٠٤/٦/٧تشكيل الفريق العراقي للتفاوض اذا تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا العليا برئاسة معالي وزير التجارة وعضوية ممثلي الوزارات والأجهزة المهنية المهنية باتفاق منظمة التجارة العالمية من هم بدرجة مدير عام فما فوق وتم تسمية السيد كلودية يرورييه سفير دولة كولومبيا لدى المنظمة رئيس فريق العمل العمل في ايلول/٢٠٠٤ في التفاوض مع العراق تم إعداد وثيقة الانضمام (accl)(mftr)مذكرة سياسة التجارة الخارجية للعراق وقدمت هذه الوثيقة للمنظمة في أيلول عام ٢٠٠٥ بعد ذلك تم دراسة المذكرة وتعميمها من قبل سكرتارية المنظمة إلى الأعضاء وطرحت اسئلة واستفسارات على العراق وقت وقت الإجابة على الأسئلة من قبل العراق في عام ٢٠٠٦ وفي ٢٠٠٧/٥/٢٥ ٢٠٠٧/٥/٢٥ تم عقد الاجتماع التفاوضي الاول لفريق العمل العراقي الذي عقد عقد في جنيف مع فريق العمل الخاص بطلب انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية التجارة العالمية يرأسه سفيرة كولمبيا في المنظمة السيدة كلوديا يرورية فيما ترأس الوفد العراقي معالي السيد وزير التجارة العراقي ومن خلال هذا الاجتماع الاجتماع أجاب الوزير على استفسارات الدول الأعضاء حول مذكرة سياسة التجارة الخارجية وطلبوا من العراق تقديم الملف الاول الخاص بالزراعة وملف

وملف العوائق الفنية إمام التجارة وملف الصحة والصحة النباتية وملف الملكية الفكرية الملكية الفكرية فضلاً عن الخطة التشريعية للقوانين العراقية ترك الى العراق فترة العراق فترة زمنية للإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها من قبل الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتم الإجابة على الأسئلة والاستفسارات في شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٨ بالإضافة الى الخطط التشريعية للعراق وتم توزيعها من توزيعها من قبل سكرتارية المنظمة على دول الأعضاء وتم تحديد موعد جديد في جديد في نيسان ٢٠٠٨ يعد الاجتماع مثالي لفريق العمل في المنظمة [١٤]

١_اجتماع جنيف

وهو الاجتماع التفاوضي الثاني للفريق العراقي التي يعقد في تاريخ ٢٠٠٨/٤/٢في مقر المنظمة ومثل العراق رئيس اللجنة العليا السيد وزير التجارة وتم خلال الاجتماع الإجابة على الأسئلة الموجهة من معظم الدول الأعضاء في المنظمة حول السياسة الاقتصادية والتجارية والمالية ولاسيما النقدية للعراق وطلب الدول خطة التشريع التي قمت في الاجتماع الأول وتهيئة عروض الدولة للسلع والتزامات العراق وخاصة قطاع الخدمات فضلا عن الأسئلة الأخرى من قبل الولايا ت المتحدة والاتحاد الأوربي وتايوان وقت الاجابة عليها من قبل العراق وأرسلت الى المنظمة في كانون الأول من عام ٢٠٠٨ قلمت اللجنة العليا بتشكيل اللجان الفرعية المنبثقة عنها وفريق العمل الفني منها

لجنة التجارة في الخدمات التي بدات عملها في عام ٢٠٠٨ لجنة التجارة في السلع والتي باشرت عملها في شهر شباط ٢٠٠٩ اذا طلب من هذه اللجان تقديم تقديم العروض الأولية للسلع بملف التجارة لغرض التفاوض عليها مستقبلا وعلى ضوء هذا العروض سيحدد التفاوض الثلث بين العراق والفريق الدولي

الدولي التي تم تشكيل اللجان من قبل منظمة التجارة العالمية اللجنة الفنية الخاصة الخاصة بملف الصحة والصحة النيابية وظيفة هذه اللجنة دراسة القوانين والتشريعات الخاصة بوزارتي الزراعة والصحة ومدى تطابقها مع قوانين منظمة منظمة التجارة العالمية اما الملفات المطلوبة بعملية انضمام العراق الى منظمة منظمة التجارة العالمية هذة الملفات خص انضمام العراق للمنظمة وهي وفق وفق المتطلبات الحالية والهدف منها هو اجراء جولة ثالثة من المفاوضات مع مع المنظمة[١٥]

٢_العرض الاول للتجارة في السلع :

أنهت هذه اللجنة بصفة نهائية ١٠٠%وملئ الجدول الخاص بالملفات وفق النظام المنسق حيث تم تحديد النسب الكمركية التي تمثل السقوف العليا بما يقارب ٨٠٠٠ثمانية ألاف مادة محتمل استيرادها توزعت على ٩٧ فصلاً تضمنها النظام المنسق والتي شملت السلع الزراعية التي من المحتمل للعراق استيرادها وتم مناقشة الملاحظات الخاصة بنفاذ التعريفة الكمركية رقم ٢٢لسنة٢٠١٠ ونسبة ٥%المطبقة حاليا وانة سيتفاوض العراق على ملف العرض الدولي للسلع مع منظمة التجارة العالمية وان النسب الكمركية المضبوطة هي التي يتم عرضها للتفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كاحدى الحلقات الرئيسية في الجولة الثالثة ويقع على مسؤولية اللجنة العليا تهيئة الكوادر لغرض تدريبها استعدادا الى الجولة الثالثة[١٦])

٣_استمارة الدعم الحكومي للزراعة :

□□□□□تم انجاز استمارة محدثة الدعم الحكومي الزراعي من قبل وزارة الزراعة الزراعة للسنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥/٢٠٠٦)بدلا عن الاستمارة السابقة التي اعتمدت على السنوات (٢٠٠٠/٢٠٠١/٢٠٠٢)نظرا لعدم دقة الإحصائيات فيها والتي تم إبلاغ

إبلاغ المنظمة بذلك في حينه وتم ارسال النسخة المحدثة إلى سكرتارية المنظمة العالمية العالمية (١٦)

٤- الخطة التشريعية للعراق :

□□□□□ في مجال التشريعات يجري بشكل مستمر العمل على مواءمة التشريعات العراقية مع اتفاقيات المنظمة العالمية والعمل على تحديث خطة تشريعية للقوانين العراقية والتي تحتوي على ٢٧ فقرة بين القانون النافذة ومشروع قانون وتضمن القوانين المطلوبة من قبل المنظمة تم انجاز مشاريع القوانين الخاصة بوزارة الزراعة (قوانين الصحة الحيوانية والحجر الزراعي)وقوانين وزارة الصحة (قانون الصحة العامة ونظام السلامة العامة ونظام سلامة الغذاء واتفاقية الصحة وصحة النبات)وصلت موافقة الوزارة على إرسالها الى المنظمة وقامت الوكالة الأمريكية للتنمية بترجمة القوانين بموافقة الوزارة على إرسالها الى المنظمة على ان في حالة الخطأ فيعتمد النص العربي فضلاً عن الى ذلك أكملت وزارة التخطيط الجهاز المركزي للتقيس والجودة والسيطرة النوعية على إرسال مشروع قانون ملكية الفكرية في العراق بعد ان تم موائمة مع اتفاقية الجوانب المتصلة با لتجارة من حقوق الملكية الفكرية ومشروع قانون الجهاز العراقي للتقيس والجودة .بعد ان تم مواءمته مع اتفاقية العوائق الفنية إمام التجارة و أرسلت الى المنظمة وقامت وزارة المالية بتعديل قانون الكمارك رقم(٣)لسنة ١٩٨٤ومواءمتة مع اتفاقية المنظمة وهي اتفاقية إجراءات الاستيراد ,اتفاقية قواعد المنشأ الفحص قبل الشحن[١٧]

٥ – ملف التجارة العالمية:

□□□□□قامت اللجنة الفنية المعنية بالتجارة في الخدمات المنبثقة عن اللجنة الوطنية وبإشراف شعبة التجارة في الخدمات في قسم منظمة التجارة العالمية بالانتهاء من ملء الجداول والالتزامات الوطنية للقطاعات الرئيسية في الخدمات (المالية

(المالية والمصرفية والتامين السياحي والسفر والاتصالات والنقل والأعمار والسكن والبيئية والتعليم والبحث والتطوير .والخدمات المتعلقة بها وخدمات التوزيع وقطاع الخدمات الثقافية والترفيهية وقطاع الخدمات الأخرى مقابل ذلك يتم مناقشة القوانين ذات ذات الصلة بالقطاعات الخدمية ألاثني عشر وكان من المؤمل ان يتفاوض العراق كرزمة كرزمة واحدة لهذة القطاعات)هو(□□□□□)

المبحث الثالث:انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية :

□□□□□ ان الانضمام الى المنظمة العالمية يعطي العراق فرصة التعاون مع الأعضاء في المنظمة ودمج الاقتصاد العراقي في الإطار العالمي .ويعطي العراق فرصة المنافسة الاقتصادية الدولية .وينهي عزله الاقتصاد العراقي لذلك فان مزايا الانضمام تفرض على العراق تطوير المؤسسات الدستورية ويتطب من العراق التعاون والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية من اجل بناء قاعدة قانونية ومسايرة قواعد منظمة التجارة العالمية .وباختصار نوضح اهم مزايا الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

اولا.طبيعة الاقتصاد العراقي:

□□□□□يواجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ بعد الاحتلال الأمريكي الى العراق ويعتبر غياب الامن والاستقرار وانتشار الفساد الاداري والمالي والمالي وتوسيع دائرة الإرهاب في العراق وعدم خلق بيئة سياسية تحوي جميع المكونات السياسية في العراق [٢٠]وهذه التحديات التي اغلبها خص الجانب السياسي السياسي وانعكست بشكل كبير على الدوائر الاقتصادية العراقية مما انعكست على تخلف تخلف كثير من قطاعات الاقتصاد العراقي فقد ادت حرية التجارة بعد عام ٢٠٠٣ الى الى تدمير وقف كثير من قطاعات الاقتصاد العراقي عن الانتاج ومنها القطاع الزراعي الزراعي الذي يعد القطاع البارز في فترة الحصار الاقتصادي على العراق وبعد غزو

غزو العراق الى الكويت عام ١٩٩٠ شهد هذة القطاع الرعاية من قبل الحكومة العراقية العراقية بعد تراجع دور هذا القطاع في فترة السبعينيات والثمانينات نتيجة ارتفاع أسعار النفط وعدم الاهتمام من جانب الحكومة العراقية بهذا القطاع [١٨].وبعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية شهد هذا القطاع تراجعاً كبيراً في الانتاج الانتاج وتوقف كثير من المنتوجات الزراعية ويعود الى أسباب كثيرة بعضها اتباع الدول المجاورة سياسة اغراق السوق العراقي من خلال دعم الصادرات من قبل الحكومات المجاورة الى المصدرين مما انعكس على تكاليف الانتاج وفي النهاية لا تستطيع تستطيع السلع الزراعية العراقية من المنافسة مع السلع المستوردة بسبب رفع سعرها سعرها [١٩].اضافة ذلك فان القطاع الزراعي يعاني من مشكلة الملوحة بالإضافة الى الى ذلك فان العراق بحاجة ماسة الى مشاريع الري الحديثة والى التوسع في استخدام استخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة ,لذلك فانه يحتاج الى توفير استثمارات استثمارات كبيرة وفق الاحتياجات الاساسية لهذا القطاع بحدود٩٣ مليار دولار منها ٤١مليار دولار للمشاريع الزراعية ٥٢مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية [٢٣].في الوقت الذي يهيمن الإنتاج النفطي على نسبة تقارب ٦٠%من مكونات مكونات الناتج المحلي الإجمالي ولأنه لا يستخدم الا ٢% من القوة العاملة .لذلك فان فان صادرات العراق تشكل النسبة الاكبر من النفط.في حين ان منظمة التجارة العالمية العالمية تبعد قطاع النفط .وتجدر الإشارة الى ان الاقتصاد العراقي وحيد الجانب اي يعتمد على سلع تشكل النسبة العظمى من الصادرات هي (النفط),في حين ان القطاع القطاع الزراعي الذي يضم ثث سكان العراق وحوالي ٢٢% من قوة العمل لا يساهم في يساهم في الإنتاج المحلي الإجمالي الا بنسبة لاتتعدى ٥% مما جعل العراق يعتمد بشكل بشكل أساسي على الاستيراد من الخارج. وهذا القطاع بالرغم من توفر امتيازات كثيرة كثيرة يستطيع ان يحقق إنتاجاً كافيا في السوق العراقي .اذا تم معالجة المشاكل التي التي يعاني منها هذا القطاع مثل معالجة الملوحة والضحو من اجل تحقيق النمو في هذا في هذا القطاع واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة.والاستخدام الأمثل للموارد

المائية .واستيراد المعدات والمكائن الخاصة بهذا القطاع.إضافة الى تطوير الثروة الحيوانية اذ تحضى السلع الزراعية باهتمام كبير من قبل منظمة التجارة العالمية.وهي العالمية.وهي تفرض على الدول العضمة تقديم الدعم الحكومي لتطوير هذا القطاع لغرض رفع الطاقة الإنتاجية وتقليل التكلفة .ومن ثم يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية[٢٠]

اما القطاع الصناعي الذي هو الاخر شهد التدمير والتخلف من ناحية استخدام التكنولوجية بالإضافة الى الفساد الاداري والمالي .فقد شهد هذا القطاع التدمير وتراجع نشاط كثير من المصانع بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق التي استنزفت الموارد الاقتصادية وادى الى تجميد الاستثمار .كما ادى الحصار الاقتصادي الشامل الى استمرار إهمال المصانع والبنى التحتية .بما فيها الطاقة الكهربائية يضاف الى ذلك اعمال التخريب المتعمد والسلب التي اعقب الغزو الأمريكي للعراق فقد عجزت مصانع القطاع العام في العراق من تحقيق المنافسة امام البضائع المستوردة بسبب حرية التجارة التي اعتمدها العراق منذ غزو العراق في عام ٢٠٠٣ مما يسبب خسائر كبيرة لهذا القطاع وتوقف المصانع ولا تستطيع كثير من الشركات تسديد رواتب العاملين لديها .بالإضافة الى ذلك فان الشركات العراقية تعتمد على التكنولوجية القديمة وبسبب الإهمال والتدمير فان تحديات كبيرة تواجه العراق لكي يستطيع بناء قاعدة صناعية ذات تكنولوجية حديثة ذات مستويات عالية من ناحية التدريب والكفاءة.فلم يستطيع مجارات الصناعات العالمية لاسيما وانه اخر تقرير من قبل مجلة اجنبية يوكد ان العراق يحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث وجود الموارد الطبيعية وهي لاتشمل النفط والغاز حسب هذا التقرير فان العراق يمتلك المقومات الرئيسية لتطوير الصناعة [٢١]

في الوقت الذي لا يتعدى الناتج الإجمالي العالمي عن ٧٠٠ ترليون دولار في الوقت الوقت الحاضر كذلك لم تزد قيمة التجارة العالمية من السلع والخدمات سنويا هي الاخر الاخر اقل من ثلث الإنتاج العالمي نجد ان التجارة في تحولات العملة والمضاربة تزيد عن

تزيد عن ٤.٥ ترليون دولار يوميا في الاسواق النقدية والمالية وهي تجارة مضاربة مضاربة يزيد مجموعها السنوي على أكثر من ٥٠ من مجموع التجارة العالمية في نشاط في نشاط السلع والخدمات وفي ضوء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في العراق العراق والتحول نحو آلية الأسواق من اجل كسر العزلة الدولية للعراق فقد انخرط في في النظام الرأسمالي من خلال تحفيز التجارة الخارجية من السلع والخدمات ودعم القطاع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام فقد اتخذ العراق جملة من التشريعات القانونية القانونية التي تسهم في تطوير المناخ الاستثماري من خلال سن قانون الاستثمار واستقلالية البنك المركزي العراقي والسماح للمصارف الأجنبية العمل في السوق العراقي العراقي مع نهج حرية انتقال رؤوس الأموال إلى داخل وخارج العراق وهذه الإجراءات التي اتخذها العراق تسهم في تعزيز قدرات الاقتصاد العراقي من خلال الحصول على الخبرات والاستشارات من قبل المنظمات الدولية وكذلك دخول التكنولوجية التكنولوجية المتطورة في مصادر مكونات الاقتصاد العراقي [٢٢]

□□□□□ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية يحقق بعض المزايا لفتح لفتح الأسواق العالمية إمام المنتوجات العراقية ودخول الاستثمارات الأجنبية الى العراق وهذا ما يسعى العراق إيه من خلال الاندماج مع الاقتصاد العالمي فضلا عن عن الانفتاح امام رؤوس الاموال والاندماج في الاسواق المالية العالمية [٢٣] من جانب جانب اخر فقد عقد العراق اتفاقات استثمارية واقتصادية مع دول العالم وهي احدى الخطوات المهمة التي تمهد لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية لانها الخطوة الخطوة الاولى نحو المفاوضات الجماعية وكان العراق قد شرع قانون الاستثمار العراقي العراقي الذي يعطي مجموعة من المزايا للمستثمرين الاجانب وخاصة في مجال البناء البناء والاعمار وهو واحد من افضل قوانين الاستثمار في المنطقة العربية اذ يعطي يعطي المستثمر فرصة امتلاك الارض مئة في المئة مع حرية دخول رؤوس الاموال الاموال وخروجها وكانت هيئة الاستثمار العراقية عقدت مجموعة من الاتفاقيات الاستثمارية في مجال البناء والاستثمار فقد وقعت عقود استثمارية مع شركتي بلورام

بلورام وشركة الاستثمار القابضة من دولة الامارات لبناء وحدات سكنية تمثلت في مدينة المستقبل (٢٢١) في منطقة الدهنية با نشاء ٣٠ الف وحدة سكنية وجنة بغداد في منطقة الدباش في واقع ٢٠ الف وحدة سكنية ومدينة بسمايا التي تستثمر من قبل قبل الشركات الكورية وهي تنتج حوالي عشرين الف وحدة سكنية ويذكر ان قطاع البناء البناء والاعمار يشهد نهضة عمرانية كبيرة خاصة في كافة منطق العراق [٢٤]

ثانيا: التأثيرات الايجابية:

□□□□□هناك الكثير من الايجابيات التي يستطيع العراق الاستفادة منها .وهذه الايجابيات من ناحية الانضمام الى منظمة التجارية العالمية يترتب على العراق تطوير المؤسسات الدستورية بهدف إكمال التشريعات التي يجب ان تتوافق مع التشريعات الدولية لمنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادي والتوجيه نحو اقتصاد السوق .وخفض دور الدولة من ناحية خفض مساهمة القطاع العام في الاقتصاد العراقي وتوفير الدعم بالإضافة الى تحرير التجارة والالتزام بالاتفاقية الدولية .لذلك هناك اثار ايجابية توفيرها المنظمة الى الدولة العضمة وهي امتيازات تنعكس على واقع الاقتصاد العراقي .ومن اهم تلك الامتيازات هي

١- دفع الاقتصاد الوطني باتجاه الاقتصاد الحر والمنافسة العالمية التي تقضي باتجاه إنتاج السلع بأسعار منخفضة وبموصفات عالية بما يحقق للمستهلكين والمنتجين على حد سواء .اذ ان المستهلكين يتخوفون من الأسعار المرتفعة بسبب مستوى الرسوم الكمركية او حتى إلغائها وانخفاض التكاليف الإنتاجية في حال كونهم يتمتعون بالمعدلات التنافسية

٢- ان الاتفاقية مع المنظمة تضمن نصوصا تقضي بمعاملة مميزة وتفضيلية للبلدان النامية (١٢)وهي تؤهلها للحصول على كثير من الحقوق والمنافع والفرص لفتح الأسواق العالمية امام الصادرات الوطنية وتحفيز تطوير الاقتصاد العراقي لكي يتوائم مع الاقتصاد العالمي .

٣- ان زيادة الاستثمار يوفر فرص عمل وهذا بدوره يؤدي الى تقليص البطالة من جهة وتوسيع فرص التصدير للأسواق من جهة اخرى .وهذا ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للعراق .

٤- ان الانضمام يساهم في حماية المنتجات العراقية من ممارسات التجارة الضارة وخاصة سياسة الإغراق الاقتصادي المصدرة للأسواق وهذا ما يتطلب بإصدار التشريعات اللازمة لمكافحة الحالات المذكورة .

٥- ان الانفتاح على الأسواق العالمية والمنافسة يعملان على تشجيع الاستثمار الأجنبي ويسهل تدفق التكنولوجيا الحديثة الى داخل العراق .وهذا ما ينعكس في النهاية على تعزيز قدرات الصناعة المحلية وتحفيز الاستثمار الأجنبي داخل العراق.[٢٥]

الخاتمة:

□□□□□يحتل الانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خطوة في الاتجاه الصحيح .ولذلك إنهاء العزلة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب الحصار التي فرض على العراق نتيجة احتلال الكويت عام١٩٩٠ .والتي تسببت في تدمير المؤسسات الاقتصادية العراقية والتراجع الكبير في توفير الخدمات وتخلف القطاع الصناعي وعدم مواكبة تطوير التكنولوجية العالمية وتراجع دور القطاع الزراعي في المساهمة في الاقتصاد العراقي .فان انضمام العراق الى المنظمة يتطلب على العراق بناء منظمة قانونية تتوافق مع أنظمة وقواعد منظمة التجارية العالمية مما تقدم في الانضمام الى المنظمة هو بالتأكيد دعم وتعزيز تواجد العراق في المنظمات العالمية وهو ما ينعكس في النهاية على ان يقوم العراق في تطوير التعاون الاقتصادي العالمي .لذلك هناك الكثير من المزايا التي تساهم في تطوير الاقتصاد العراقي مما تقدم فان البحث توصل الاستنتاجات الآتية :

١– دعم وتطوير القطاع الخاص وتوسيع مساهمة الاقتصاد العراقي من خلال مشاركته في عملية اتخاذ القرار وتعزيز دوره في بناء الاقتصاد العراقي .

٢– استخدام الوسائل الحديثة والمتطورة في تطوير القطاع الزراعي.

٣– تطوير القطاع الصناعي من خلال استخدام التكنولوجية المتطورة وتدريب الكوادر الوطنية واطلاعها على المعارف والتقديم الصناعي في العالم وهذه ما توفره ميزة الانضمام.

٤– تطوير كفاءة القطاع المالي العراقي فالانضمام يدعم الاستثمارات الأجنبية ويساعد على انتقال رؤوس الأموال بين الدول من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية.

التوصيات:

١– زيادة دعم القطاع الزراعي من قبل الحكومة .

٢– دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة العراقية من خلال الدعم المالي لتعزيز دور القطاع الخاص في إقامة المشاريع الصناعية.

٣– توسيع دور المصارف الأهلية في النشاط المالي وضرورة تطوير القطاع المالي العراقي .

٤– تطوير التشريعات القانونية العراقية لكي تتوافق مع نصوص ومواد اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

الهوامش والمصادر:

(١)فضل علي مثنى.الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والنامية .مكتبة مدبولي .ط١. ٢٠٠٠, ص٢٨

(٢)منظمة التجارة العالمية على الموقع www.wtorab.arq

□٣)منظمة التجارة العالمية .تتوصل إلى أول اتفاق شامل في تاريخها على الموقع□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

(٤)انظر ذلك منظمة التجارة العالمية .أول اتفاق عالمي .وكالة روتيز على الموقع www.ara.reuters.com

(٥)فضل علي مثنى .المصدر السابق.ص٨١.٨٢ .

(٦)انظر منظمة التجارة الحرة .ويكيبيريا.الموسوعة الحرة.على الموقع□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□

(٧)فاضل جواد دهش.الاثار المترتبة عن انظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي بغداد.ط١, ٢٠١٠,ص٢٥-٢٦ .

(٨)منظمة التجارة العالمية .المصدر السابق .

(٩)فضل علي مثنى.المصدر السابق ، ص٢٩ .

(١٠)د.فاضل جواد دهش.المصدر السابق ، ص٣٠ .

(١١)وزارة التجارة العراقية .هيكلية منظمة التجارة العالمية على الموقع www.mot.qov.iqlararbi

(١٢)فضل علي مثنى .المصدر السابق ، ص٣٠ .

(١٣)فضل علي مثنى.المصدر نفسه .

(١٤)نقلاعن فاضل جواد دهش.المصدر السابق .

(١٥)وزارة التجارة ,مسيرة انضمام العراق الى المنظمة التجارية على الموقع www.mot.qov.iqlabilindex.php/name

(١٦)وزارة التجارة ,المصدر السابق .

(١٧)كامل كاظم بشير الكناني .ارجوحة التنمية في العراق .بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي ، دار الدكتور ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٢٢٥ .

(١٨) وزارة التجارة .المصدر السابق .

(١٩)_كمال البصري .باسم عبد الهادي سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق (٢٠٠٣.٢٠٠٨) المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي بغداد ٢٠٠٩ .

(٢٠) وزارة التجارة المصدر السابق .

(٢١)وزارة التجارة المصدر السابق .

(٢٢) كمال البصري .المصدر السابق .

(٢٣) د.كمال كاظم بشير الكناني .المصدر السابق ، ص٢٣٥ .

(٢٤) وليام يولك .لكي نفهم العراق .تقديم د.معبد الحسين يحيى الموسسةالعربية للدراسات بيروت ,١.٢٠٠٦.ص١٧٩ .

(٢٥) د.مظهر محمد صالح. العراق ومنظمة التجارة العالمية .تقيم الكلفة الفرضية على الموقع .

(٢٦)كمال البصري .المصدر السابق ، ص١٧ .

(٢٧)د.مظهر محمدصالح.المصدر السابق .

(٢٨)خبراء انظمام العراق لمنظمة التجارة العالمية سيحددمن العزلة الاقتصادية على الموقع www.almadabrass.comlarlarlneaes

(٢٩) الاتفاقية الاستثمارية تمهد الطريق لانظمام العراق لمنظمة التجارة العالمية .المصدر السابق